

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مقياس:

قانون حماية الطفولة

ملقاة عن بعد لطلبة السنة الثانية ماستير تخصص:

قانون أسرة

الدكتورة: شرف الدين وردة

السنة الجامعية 2024/2023

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي العام للطفل

يختلف مفهوم الطفل باختلاف النظرة كل علم من هذه العلوم، والواقع أنه لا يوجد إلا معيار السن لتحديد الشخص الذي ينطبق عليه وصف الطفل و لذا سنتطرق لكل تعريف على حدا:

المطلب الأول: تعريف الطفل لغة

الطفل لغة هو المولود ما دام ناعما رخصا و يبقى هذا الإسم له حتى يتميز، وجمعها أطفال ومؤنث طفل طفلة، ويعرف الطفل أيضا بأنه الصغير من الذكر والأنثى، كما يمكن أن يطلق لفظ الطفل على الواحد و على الجمع، وتطلق على الابن و البنت معا.

المطلب الثاني: تعريف الطفل اصطلاحا

الفرع الأول: تعريف الطفل في الشريعة الإسلامية

تعددت الألفاظ الدالة على الطفل في الشريعة الإسلامية فكان منها الصبي والغلام والفتى والولد، و الطفل هو من لايفقه و لا يفهم لصغر سنه و من ذلك قوله تعالى: " فأشارت إليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا ".

ثم يعطيه الله القوة شيئا فشيئا ويلطف به ويحن عليه والديه أثناء الليل وأطراف النهار لقوله تعالى : " ثم لتبلغوا أشدكم "

والطفولة هي من أهم مراحل حياة الإنسان ولقد اهتم بها الإسلام وحث على تنشئة الطفل تنشئة حسنة، وتبدأ المرحلة الأولى للطفولة بحسب رأي أغلب علماء الشريعة الإسلامية بالميلاد إلى غاية بلوغ سن السابعة ويسمى فيها الإنسان بالصبي غير المميز، وذلك لا يعد الجنين في بطن أمه طفلا.

أما المرحلة الثانية فهي من سن السابعة إلى غاية بلوغ سن الحلم (البلوغ) هو نهاية لمرحلة الطفولة.

وغالبا ما يحدد الفقهاء سن البلوغ بخمسة عشرة عاما وحددها الإمامين أبو حنيفة ومالك بثمانية عشر عاما.

وهذه المرحلة لا يوقع فيها على الصبي عقوبات جنائية وإنما يسأل مسؤولية تأديبية كالتوبيخ و الضرب فقط.

الفرع الثاني: تعريف الطفل في علمي النفس والاجتماع

يعد مفهوم الطفل من المنظور الاجتماعي النفسي هو إنسان كامل الخلق و التكوين يولد مزود بكل الملكات والقدرات والحواس و الصفات البشرية و الإنسانية قادر على التفكير وله ملكة ذهنية تقوم بوظائفها تلقائيا و غريزيا وهذه الملكات لا ينقصها إلا الإصطدام بأحداث الحياة والسلوك البشري لينشطها ويدفعها إلى العمل، فالطفل يحتاج إلى طريق طويل خلال عملية شاقة بمقتضاها ليتعلم كيف يعيش في المجتمع.

ولكن يختلف كل من العلميين في تحديد السن الأدنى للطفولة، حيث يعتبر علماء النفس الجنين منذ نشأته في رحم أمه إلى غاية بلوغه الجنسي طفلا.

ويرجع تفسير ذلك عندهم إلى أن مرحلة تكوين الجنين في بطن أمه هي أخطر مراحل العمر على الإطلاق، إلى غاية بلوغه مرحلة البلوغ و ما يصاحب ذلك من ظواهر بيولوجية و نفسية حساسة.

بينما علماء الاجتماع تبدأ مرحلة الطفولة عندهم بالولادة إلى غاية أن يتم النضج الاجتماعي للطفل، وتتكامل لديه مقومات الشخصية وتكوين الذات، ببلوغ سن الرشد وما يصاحب ذلك من تنشئة اجتماعية.

الفرع الثالث: تعريف الطفل في القانون.

إن اهتمام المجتمع الدولي ككل بموضوع حماية الطفل أمر لا يدع مجالا للشك فيه كثرة المواثيق والاتفاقيات الدولية الرامية لحماية حقوق الطفل ورعايته و لعل أهمها على

الإطلاق إتفاقية حقوق الطفل ، بالإضافة إلى التشريعات الداخلية للدولة و التي دعت للتأكد على هذه الحماية القانونية و هو ما يدفعها للبحث عن مفهوم الطفل على الاتفاقيات الدولية أولاً ثم نتطرق إلى مفهوم المشرع الجزائري للطفل بالرجوع خاصة إلى القانون محل الدراسة ق 12-15 .

أولاً: تعريف الطفل في المعاهدات الدولية

بالرغم من أن مصطلح الطفل يرد في العديد من الإتفاقيات الدولية إلا أن معظم هذه الوثائق لم تحدد على وجه الدقة ما المقصود من الطفل ، و لم تحدد معظمها الحد الأقصى لسن الطفل.

غير أنه بالرجوع إلى إتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 حيث عرفت في المادة الأولى منها الطفل كما يلي : " لأغراض هذه الإتفاقية تعني الطفل كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه " وتعد هذه الوثيقة الأولى التي تعرف الطفل بشكل واضح و صريح ، و عليه حتى يكون الشخص طفلاً يجب أن يكون غير بالغ لسن 18 سنة من جهة و من جهة ثانية ألا يكون القانون الوطني للدولة يحدد سناً للرشد أقل من ذلك و نستنتج مما سبق أن هذا المفهوم يوسع من دائرة الأطفال المشمولين بالحماية لأنه يحدد سن الرشد يحده الأقصى و هو 18 سنة ، ولكن ما يؤخذ عليه بأنه فتح المجال للتراضي أمام من ينتهك حقوق الطفل في حال أنه يحتج بقانون دولة الطفل المطبق عليه إن كانت حددت السن الأقصى بأقل من 18 سنة .

كما أن الإتفاقية لم تحدد لحظة بداية مرحلة الطفولة أي تبدأ من المرحلة الجنينية أو من لحظة الميلاد ، و هي مسألة في غاية الأهمية فإذا كانت الطفولة تبدأ منذ لحظة الحمل فإن الحق في الحياة المنصوص عليه في المادة (6 ف 1) من إتفاقية حقوق الطفل يطبق منذ لحظة الحمل و ليس لحظة الولادة حيا و عليه يتم تحريم الإجهاض بالنتيجة، بالإضافة إلى كون حقوق أخرى ستبدأ الحماية القانونية لها منذ لحظة الحمل مثل الحق في الصحة والحق في الخصوصية وغيرها من الحقوق، ولهذا يكون من الأفضل تدارك هذا الأمر

خاصة بأن هذه الاتفاقية تعد نتاج العديد من المحاولات و التنظيمات التي أخذت موضوع الطفل محورا لها.

ثانيا: تعريف الطفل في التشريع الجزائري

يقصد بمفهوم الطفولة اصطلاحا بأنها المرحلة التي يعتمد فيها الطفل على غيره في تأمين متطلباته الحياتية ، ويعتمد في تحديد تعريف الطفل على أحد المعايير التالية:

- المعيار العضوي و الذي يرتبط بالخصائص البيولوجية لجسم الطفل.

- المعيار العمري و الذي يأخذ بسن الطفل بدلا من الحالة الجسمية له.

بالمقارنة بين المعيارين نجد أن المعيار العضوي هو الأسهل في التعرف عليه أي بالنظر للخصائص البيولوجية إلا أن أغلب التشريعات القانونية اعتمدت على المعيار العمري كون أن المعيار العضوي لا يعكس دائما تطور الشخصية.

وبالرجوع إلى نص المادة الثانية من القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل نجده عرف الطفل بأنه " كل شخص لم يبلغ الثامنة عشرة 18 سنة كاملة و عليه فإن المشرع الجزائري استعمل لفظ الطفل و اعتمد على المعيار العمري في تحديد مفهومه، كما استعمل لفظ الحدث في الفقرة الثانية و أعطاهما نفس المدلول .

المبحث الثاني:

حماية الطفل في إطار التشريع الجزائري

المطلب الأول: مفهوم الطفل في التشريع الجزائري.

يقصد بمفهوم الطفولة اصطلاحا بأنها المرحلة التي يعتمد فيها الطفل على غيره في تأمين متطلباته الحياتية ، ويعتمد في تحديد تعريف الطفل على أحد المعايير التالية:

- المعيار العضوي و الذي يرتبط بالخصائص البيولوجية لجسم الطفل.
- المعيار العمري و الذي يأخذ بسن الطفل بدلا من الحالة الجسمية له.

بالمقارنة بين المعيارين نجد أن المعيار العضوي هو الأسهل في التعرف عليه أي بالنظر للخصائص البيولوجية إلا أن أغلب التشريعات القانونية اعتمدت على المعيار العمري كون أن المعيار العضوي لا يعكس دائما تطور الشخصية.¹

و بالرجوع إلى نص المادة الثانية من القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل² نجده عرف الطفل بأنه " كل شخص لم يبلغ الثامنة عشرة 18 سنة كاملة ، و عليه فإن المشرع الجزائري استعمل لفظ الطفل و اعتمد على المعيار العمري في تحديد مفهومه ، كما استعمل افظ الحدث في الفقرة الثانية و أعطاهما نفس المدلول .

المطلب الثاني: حماية الطفل في خطر

سننترق في هذا المطلب لمفهوم الطفل في خطر ثم للحماية الاجتماعية للطفل في خطر وأخيرا سنستعرض الحماية القضائية للطفل في خطر وذلك من خلال التالي:

الفرع الأول: مفهوم الطفل في خطر:

و بالرجوع إلى نص م 02 من القانون رقم 15/12 نجدها عرفت هذه الفئة كما يلي :

- الطفل في خطر " هو الطفل الذي تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر و عرضه له ، أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنها أو يعرضاه للخطر

المحتمل، أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر".

ولقد حدد القانون حالات على سبيل المثال لا الحصر التي تجعل من الطفل معرضاً للخطر و من هذه الحالات:

- فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون سند عائلي.
- تعريضه للإهمال أو التشرد.
- المساس بحقه في التعليم.
- التسول بالطفل أو تعريضه للتسول.
- عجز الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل عن التحكم في تصرفاته التي من شأنه أن تؤثر على سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية.
- التقصير البين والمتواصل في التربية والرعاية.
- سوء معاملة الطفل، لا سيما بتعريضه للتعذيب والاعتداء على سلامته البدنية أو احتجازه أو منع الطعام عنه أو إتيان أي عمل ينطوي على القساوة من شأنه التأثير على توازن الطفل العاطفي أو النفسي.
- الاستغلال الجنسي للطفل بمختلف أشكاله، من خلال استغلاله لا سيما في المواد الإباحية وفي البغاء وإشراكه في عروض جنسية.
- الاستغلال الاقتصادي للطفل. لا سيما بتشغيله أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة دراسته أو يكون ضاراً بصحته أو بسلامته البدنية و/أو المعنوية.
- وقوع الطفل ضحية نزاعات مسلحة وغيرها من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.
- الطفل اللاجئ.

و لقد خص المشرع الجزائري هذه الفئة أي الأطفال في حالة خطر بعدة أنواع للحماية أولها الحماية الاجتماعية، ثم الحماية القضائية، و هذا من خلال الباب الثاني من القانون 12-15 بموجب 37 مادة، و تتمثل في:

الفرع الثاني: الحماية الاجتماعية للطفل في خطر

بصور القانون 12-15 المتعلق بحماية الطفل تم بموجبه استحداث جهازين مزودين بطاقم إداري كل في اختصاصه و سنوضح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً- الحماية الاجتماعية على المستوى الوطني:

لقد استحدث المشرع الجزائري هيئة وطنية لحماية وترقية الطفولة بموجب القانون 15-12 مدعماً إياه بالمرسوم التنفيذي 16-334، الذي يبين التنظيم القانوني للهيئة وطرق سيرها من خلال جهاز إداري منظم كل في مجال اختصاصه، ومن خلال استقراء نصوص المواد تعد الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية ولها ذمة مالية مستقلة تابعة للوزير الأول مقرها بالجزائر العاصمة يتولى سيرها هيكل إداري محدد الاختصاصات حسب نص المادة (7) من المرسوم أعلاه (أمانة عامة، مديرية لحماية حقوق الطفل، مديرية لترقية حقوق الطفل، لجنة تنسيق دائمة)، بالإضافة إلى لجان موضوعاتية قد تتشكل من قبل الهيئة لتساعدها في أداء مهامها، ويعمل كل الطاقم الإداري تحت رئاسة المفوض الوطني الذي يعين بموجب مرسوم رئاسي ، ولقد أوجدت هذه الهيئة من أجل تحقيق المصلحة الفضلى للطفل، فهي تعمل كجهاز وقائي حمائي اجتماعي للطفل وذلك من خلال الاهتمام بهذه الفئة الهشة التي قد تكون عرضة لخطر معنوي، فالدور الوقائي لها يكون من خلال الاهتمام بالطفل الذي تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له، أو يكون الوسط الذي ينتمي إليه من شأنه المساس بسلامته الجسدية أو المعنوية، ولقد سخرت لها كافة الوسائل البشرية والمادية اللازمة للقيام بمهامها فأوكلت لرئيسها مجموعة من المهام من خلال اتخاذه مجموعة من

التدابير الوقائية لحماية الأطفال المعرضين للخطر والتي نصت عليها المواد من (13 إلى 20) من القانون أعلاه، وتتمثل في:

- وضع برامج وطنية ومحلية لحماية وترقية حقوق الطفل بالتنسيق مع مختلف الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة وتقييمها الدوري.
- متابعة الأعمال المباشرة ميدانيا في مجال حماية الطفل والتنسيق بين مختلف المتدخلين.
- القيام بكل عمل للتوعية والإعلام والاتصال.
- تشجيع البحث والتعليم في مجال حقوق الطفل، بهدف فهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لإهمال الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم، وتطوير سياسات مناسبة لحمايتهم.
- إبداء الرأي في التشريع الوطني الساري المفعول المتعلق بحقوق الطفل قصد تحسينه.
- ترقية مشاركة هيئات المجتمع المدني في متابعة وترقية حقوق الطفل.
- وضع نظام معلوماتي وطني حول وضعية الطفل في الجزائر، بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية.

بالإضافة إلى هاته التدابير أوكلت للمفوض الوطني صلاحية القيام ببعض الإجراءات التي من شأنها تحقيق الأهداف المتوخات من هاته الحماية حسب ما ورد في نصوص المواد من (14 إلى 20) من القانون السالف الذكر.

وكما فصلت في هذه التدابير في المواد من (9 إلى 18) من المرسوم 16-334 وأسندت لكل هيكل من هيكلها إجراءات جاءت على سبيل الحصر لحماية الطفولة، وبالإضافة إلى كل ذلك بينت طريقة سير هذه الهيئة في المواد من (19 إلى 25) من نفس المرسوم، والمشرع الجزائري علاوة على تبيان الحماية المكفولة للطفل والتدابير المقررة له أورد في المواد من (26 إلى 30) عن طريق التنظيم المقرر في ذات المرسوم أحكام مالية تتعلق بميزانية الهيئة

التي يتولى تسييرها عون محاسب ومراقب إداري يعينا بموجب قرار من الوزير المكلف
بالمالية.

ثانيا- الحماية الاجتماعية على المستوى المحلي:

باستقراء نص المادة (21) من القانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل، نجد أن مفهوم
الحماية الاجتماعية على المستوى المحلي موكل إلى مصالح الوسط المفتوح التي تتشكل من
موظفين مختصين، لاسيما مربين ومساعدين اجتماعيين وأخصائيين نفسانيين وأخصائيين
اجتماعيين وحقوقيين، بواقع مصلحة واحدة بكل ولاية باستثناء الولايات ذات الكثافة السكانية
الكبيرة التي لها الحق في إنشاء أكثر من مصلحة.

ويعمل الوسط المفتوح بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية والأشخاص
المكلفين برعاية الطفولة. وبمجرد إخطارها بوجود حالة الخطر على حياة الطفل سواء من
طرف الطفل شخصا و/ أو ممثله الشرعي أو الشرطة القضائية أو الوالي أو رئيس
المجلس الشعبي البلدي، أو كل جمعية أو هيئة عمومية أو خاصة تتشط في مجال حماية
الطفل، أو الماعدين الاجتماعيين أو المربين أو المعلمين أو الأطباء أو كل شخص طبيعي
أو معنوي آخر، بكل ما من شأنه أن يشكل خطرا على الطفل أو على صحته أو سلامته
البدنية أو المعنوية كما يمكن أن تتدخل تلقائيا وذلك طبقا لنص المادة 22 من القانون
أعلاه، تتدخل لمتابعة وضعية الطفل في خطر وتقديم المساعدة لأسرته، حتى لو كان الطفل
يقيم خارج إقليم اختصاصها، بمساعدة مصلحة مكان إقامة أو سكن الطفل أو تحويله إليها.

تتأكد مصالح الوسط المفتوح من الوجود الفعلي لحالة الخطر، من خلال القيام
بالأبحاث الاجتماعية والانتقال إلى مكان تواجد الطفل والاستماع إليه وإلى ممثله الشرعي،
حول الوقائع محل الإخطار، من أجل تحديد وضعيته واتخاذ التدابير المناسبة له. وعند
الضرورة، تنتقل مصالح الوسط المفتوح إلى مكان تواجد الطفل فوراً. ويمكن لمصالح الوسط
المفتوح أن تطلب، عند الاقتضاء، تدخل النيابة أو قاضي الأحداث (المادة 23).

فإذا تأكدت مصالح الوسط المفتوح من عدم وجود حالة الخطر، تعلم الطفل وممثلة الشرعي بذلك. أما إذا تأكدت من وجود حالة الخطر، تتصل بالتمثل الشرعي للطفل من أجل الوصول إلى اتفاق بخصوص التدبير الأكثر ملاءمة لاحتياجات الطفل ووضعيته الذي من شأنه إبعاد الخطر عنه. ويجب إشراك الطفل الذي يبلغ من العمر ثلاث عشرة (13) سنة على الأقل في التدبير الذي سيتخذ بشأنه. يجب على مصالح الوسط المفتوح إعلام الطفل الذي يبلغ من العمر ثلاث عشرة (13) سنة على الأقل وممثلة الشرعي بحقهما في رفض الاتفاق. ويدون الاتفاق في محضر، ويوقع عليه من جميع الأطراف بعد تلاوته عليه (المادة 24).

وعلى مصالح الوسط المفتوح إبقاء الطفل في أسرته مع اقتراح أحد التدابير الاتفاقية الآتية والتي نصت عليها المادة 25.

-إلزام الأسرة باتخاذ التدابير الضرورية المتفق عليها لإبعاد الخطر عن الطفل في الآجال التي تحددها مصالح الوسط المفتوح،

-تقديم المساعدة الضرورية للأسرة وذلك بالتنسيق مع الهيئات المكلفة بالحماية الاجتماعية،

-إخطار الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي المختصين أو أي هيئة اجتماعية، من أجل التكفل الاجتماعي بالطفل،

-اتخاذ الاحتياطات الضرورية لمنع اتصال الطفل مع أي شخص يمكن أن يهدد صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية.

ويمكن مصالح الوسط المفتوح، تلقائياً أو بناء على طلب من الطفل أو ممثله الشرعي، مراجعة التدبير المتفق عليه جزئياً أو كلياً (المادة 26). غير أنه يجب على مصالح الوسط المفتوح أن ترفع الأمر إلى قاضي الأحداث المختص في الحالات الآتية والتي تضمنها المادة 27:

-عدم التوصل إلى أي اتفاق في أجل أقصاه عشرة (10) أيام من تاريخ إخطارها،

-تراجع الطفل أو ممثله الشرعي،

-فشل التدبير المتفق عليه، بالرغم من مراجعته.

يجب أن ترفع مصالح الوسط المفتوح الأمر فورا إلى قاضي الأحداث المختص، في حالات الخطر الحال أو في الحالات التي يستحيل معها إبقاء الطفل في أسرته، لاسيما إذا كان ضحية جريمة ارتكبتها ممثله الشرعي (المادة 28).

يجب على مصالح الوسط المفتوح إعلام قاضي الأحداث دوريا، بالأطفال المتكفل بهم وبالتدابير المتخذة بشأنهم. ويجب عليها أن تعلم المفوض الوطني بمآل الإخطارات التي وجهها إليها، وأن توافيه كل ثلاثة (3) أشهر بتقرير مفصل عن كل الأطفال الذين تكفلت بهم (المادة 29). تضع الدولة تحت تصرف مصالح الوسط المفتوح كل الوسائل البشرية والمادية اللازمة للقيام بمهامها (المادة 30). ويجب على الإدارات والمؤسسات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة تقديم كل التسهيلات لمصالح الوسط المفتوح، وتضع تحت تصرفها كل المعلومات التي تطلبها مع وجوب تقيدها بعدم إفشائها للغير (المادة 31).

الفرع الثالث: الحماية القضائية

سنتكلم عن تدخل قاضي الأحداث لحماية الطفل في خطر ثم حماية الأطفال ضحايا بعض الجرائم

أولا- تدخل قاضي الأحداث لحماية الطفل في خطر

سنتطرق إلى اختصاص قاضي التحقيق ثم كيفية عرض القضية على قاضي الأحداث وأخيرا صلاحيات قاضي الأحداث بشأن الطفل في حال خطر وذلك من خلال التالي:

1- إختصاص قاضي الأحداث

يقصد بالإختصاص مباشرة ولاية القضاء للنظر في الدعوى في الحدود التي رسمها القانون والذي يعتبر من النظام العام، ويترتب على مخالفته البطلان. والإختصاص في قانون الإجراءات الجزائية لا يخرج عن كونه محليا أو نوعيا أو شخصيا.

أ- الإختصاص المحلي:

نصت المادة 32 من قانون 15-12 المتعلق بحماية الطفل على أن يختص قاضي الأحداث لمحل إقامة الطفل المعرض للخطر أو مسكنه أو محل إقامة أو مسكن ممثله الشرعي، وكذلك قاضي الأحداث للمكان الذي وجد به الطفل في حال عدم وجود هؤلاء، بالنظر في العريضة التي ترفع إليه من الطفل أو ممثله الشرعي أو وكيل الجمهورية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة الطفل أو مصالح الوسط المفتوح أو الجمعيات أو الهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة.

ب- الإختصاص النوعي:

يقصد به المجال الجرمي الذي يباشر قاضي التحقيق مهامه، فيحقق كأصل عام في كل الجرائم المعاقب عليها في قانون العقوبات أو القوانين المكملة، وبالتالي هناك من الجرائم التي تخرج عن نطاق الإختصاص النوعي لقاضي التحقيق ومن بينها ما يتعلق بالأحداث، تبعاً لذلك فإن قاضي الأحداث يختص بالنظر في القضايا التي يكون فيها الحدث في خطر أو ضحية، كما يختص بالنظر في قضايا الطفل الجانح.

ج- الإختصاص الشخصي:

قيد المشرع قاضي الأحداث من حيث الأشخاص، فمنح له صلاحية التحقيق في قضايا الأحداث الموجودين في خطر، والأحداث المجني عليهم في بعض الجرائم، وكذلك الأحداث الجانحين.

2- كيفية عرض القضية على قاضي الأحداث

بالرجوع إلى نص المادة 33 التي تنص على: "يقوم قاضي الأحداث بإعلام الطفل أو ممثله الشرعي بالعريضة المقدمة إليه فوراً، ويقوم بسماع أقوالهما وتلقي آرائهما بالنسبة لوضعية الطفل ومستقبله، يجوز للطفل الإستعانة بمحامي".

نجد أن العلم بالوقائع يصل إلى قاضي الأحداث عن طريق تقديم عريضة، التي تقدم إليه من قبل الأشخاص الذين يجوز لهم ذلك طبقا لنص المادة 32 والمتمثلين في: ممثله الشرعي، وكيل الجمهورية، الوالي، رئيس المجلس الشعبي البلدي، مصالح الوسط المفتوح، الجمعيات أو الهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة بحيث يمثلها مندوبون يقومون بتقديم العريضة، كما يمكن تلقي الإخطار المقدم من قبل الطفل شفاهة، وذلك دون اللجوء إلى العرائض المكتوبة لتسهيل الأمر على الطفل.

كما نصت الفقرة 02 من المادة 32 على أنه يجوز لقاضي الأحداث أن يتدخل تلقائيا لتقديم الحماية للحدث الموجود في خطر وفي حالة تبدو غريبة، بحيث تكون أمامه جميع الإمكانيات لاكتشاف حالة الأحداث الاجتماعية والصحية وذلك عن طريق البحث الاجتماعي عن حياتهم وسلوكاتهم، فقاضي الأحداث يمكنه أن يفتح ملف القضية بنفسه حول أية حالة وصلت إلى علمه وكأن العريضة وصلت إليه من النيابة أو أي شخص له علاقة بالطفل ذاته، ودور تدخل قاضي الأحداث تلقائيا يفرضه الواجب الملقى على عاتق القضاء المتمثل في لعب دور هام في وقاية وحماية الحدث من الانحراف والتعرض له، فتدخل القاضي ليس للفصل في قضية جزائية، ولكن الحيلولة دون انحراف الحدث أو عودته للانحراف وذلك بتطبيق برنامج تربوي وفق حالة كل حدث.

والمشرع عندما منح قاضي الأحداث إمكانية التدخل من تلقاء نفسه يكون قد أراد تحقيق

هدفين:

- إزالة جميع العوائق الإجرائية أمام قاضي الأحداث التي تحول دون اتخاذ تدابير ممكنة حيال الحدث الموجود في خطر وخاصة في حالة الاستعجال.
- أراد أن لا يبقى أي حدث خارج إطار الحماية، فأعطاء المشرع الجزائري سلطة التدخل لقاضي الأحداث من أسنى درجات الحماية التي أقرها القانون للأحداث الموجودين في

خطر. وهذا من شأنه أن يدعم ويعزز أكثر حماية لحقوق الأطفال في الجزائر، إذ يعد ذلك من المحاسن التي جاء بها القانون رقم 12./15

3- صلاحيات قاضي الأحداث بشأن الطفل في خطر

لقد خول القانون لقاضي الأحداث عدة صلاحيات منها إجراء السماع، وله صلاحية إجراء دراسة شخصية عن حالة الطفل، كما له صلاحية اتخاذ التدابير.

أ- إجراء السماع

حسب المادة 33 من قانون 12/15، فإن الأشخاص الذين يقوم قاضي الأحداث بسماعهم هم:

أ-1- سماع الحدث: وهو إجراء يفرض نفسه حيث يتسنى لقاضي الأحداث مناقشة الحدث حول الحالة التي وجد فيها، ومعرفة الظروف التي أدت إلى وجوده في إحدى صور الخطر، وأهم نقطة يجب أن يأخذها القاضي بعين الاعتبار هي السعي لإقناع الحدث بأن الغرض الوحيد في مثوله أمامه هو مساعدته وإخراجه من المشاكل المحيطة به، ويجوز للطفل الاستعانة بمحام عند السماع.

أ-2- سماع ممثله الشرعي: الممثل الشرعي للطفل حسب المادة 2 من القانون ووليّه أو وصيه أو كافله أو المقدم أو حاضنه.

حتى يتمكن قاضي الأحداث من اتخاذ قرار مناسب لحالة الحدث المعروضة عليه، يقوم بسماع الممثل الشرعي للطفل، وتتمحور أسئلة القاضي حول جميع تصرفات القاصر في مجال الدراسة والمعاملة مع الآخرين، والحالة الاجتماعية للأسرة، ويحاول القاضي دائما استمالة الممثل الشرعي للموافقة على التدبير المقترح.

ب- دراسة اجتماعية ونفسية وطبية ومراقبة سلوك الطفل (المادة 34)

إن الغرض والهدف من الدراسة الشخصية هو التحقق من الحالة الاجتماعية والصحية والعقلية والنفسية للحدث، وتشمل ما يلي:

ب-1- البحث الاجتماعي: فهو يهدف إلى التعرف على الوضعية المادية والمعنوية للأسرة من جهة والبحث في الظروف التي عاشها الحدث وحياته الدراسية، فالبحث الاجتماعي تقوم به بعض الجهات المختصة لذلك وبناء على طلب من قبل قاضي الأحداث بإجراء هذا البحث، ومن بينها مصالح الوسط المفتوح، بحيث يتلقى مندوب المصلحة أمراً من القاضي بإجراء بحث أو تحقيق اجتماعي حول حدث معين، ويحتوي هذا الأمر على إسم ولقب وعنوان وسن الحدث، واسم ولقب المكلف بالتحقيق. كما يمكنه تلقي المعلومات حول الطفل من تصريحات أي شخص يرى فائدة من سماعه.

ب-2- الفحوص الطبية: حماية لصحة الحدث الجسدية والعقلية والنفسية منح المشرع لقاضي الأحداث الأمر بإجراء فحوص طبية للطفل متى تبين له أن الحدث قد يكون مصاباً بمرض من الأمراض، وتكتسي الفحوص الطبية أهمية خاصة لأنها تكشف عن صحة الطفل الجسدية والنفسية والعقلية التي على أساسها يتبين فيها إذا كان للحالة الصحية للحدث دور في وجوده في إحدى صور الانحراف.

ب-3- مراقبة سلوك الطفل.

4- التدابير الصادرة عن قاضي الأحداث بشأن الطفل في خطر

عند إجراء قاضي الأحداث التحقيق مع الحدث يصدر بشأنه أوامر مؤقتة بإخضاعه لإحدى التدابير المقررة له، كما يتخذ تدابير نهائية بشأنه.

أ- التدابير المؤقتة: تكون أثناء التحقيق وقد نصت عليها المواد 35 و36 من قانون

12/15 وتتخذ شكلين:

أ-1* تدابير التسليم: نصت عليها المادة 35 كالاتي: "يجوز لقاضي الأحداث أثناء التحقيق أن يتخذ بشأن الطفل وبموجب أمر بالحراسة المؤقتة أحد التدابير الآتية:

-إبقاء الطفل في أسرته.

-تسليم الطفل لوالده أو والدته الذي لا يمارس حق الحضانة عليه، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم.

-تسليم الطفل إلى أحد أقاربه.

-تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.

كما يمكنه أن يكلف مصالح الوسط المفتوح بملاحظة الطفل في وسطه الأسري و/ أو المدرسي و/ أو المهني".

من خلال هذا النص يتبين بأن قاضي الأحداث يمكن له أن يأمر بتدبير التسليم بصفة مؤقتة أثناء التحقيق مع الطفل في خطر، ويكون التسليم إما إلى ممثله الشرعي أو إلى عائلة أو شخص جدير بالثقة.

أ-2* تدابير الوضع: نصت عليها المادة 36 من قانون 12/15 بقولها: "يمكن

لقاضي الأحداث أن يأمر بوضع الطفل بصفة مؤقتة في:

-مركز متخصص في حماية الأطفال في خطر.

-مصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة.

-مركز أو مؤسسة استشفائية إذا كان الطفل في حاجة إلى تكفل صحي ونفسي".

وتعتبر تدابير وضع الطفل في إحدى هذه المؤسسات هو تدبير ذو طابع إصلاحي، يتمثل في إخراج الطفل من وسطه العائلي المعتاد ووضعه في مؤسسة متخصصة، ويجب أن يكون بصفة مؤقتة على أساس أننا في مرحلة وجود الطفل في خطر فقط.

فالتدابير المؤقتة مدتها ستة (6) أشهر، حيث يعلم قاضي الأحداث الطفل أو ممثله الشرعي بالتدابير المؤقتة المتخذة بشأنها خلال 48 ساعة من صدورها بأية وسيلة، وهذا حسب المادة 37 من قانون 12/15.

ب- التدابير النهائية:

يقوم قاضي الأحداث، بعد الانتهاء من التحقيق، بإرسال ملف القضية إلى وكيل الجمهورية للإطلاع عليه. ويقوم باستدعاء الطفل وممثله الشرعي والمحامي، عند الاقتضاء، بموجب رسالة موسى عليها مع العلم بالوصول، قبل ثمانية (8) أيام على الأقل، من النظر في القضية (المادة 38).

يسمع قاضي الأحداث بمكتبه كل الأطراف وكذا كل شخص يرى فائدة من سماعه. ويجوز لقاضي الأحداث إعفاء الطفل من المثل أمامه أو الأمر بانسحابه أثناء كل المناقشات أو بعضها إذا اقتضت مصلحته ذلك (المادة 39).

يتخذ قاضي الأحداث، بموجب أمر، حسب المادة 40 من قانون حماية الطفل أحد التدابير الآتية:

-إبقاء الطفل في أسرته،

- تسليم الطفل لوالده أو لوالدته الذي لا يمارس حق الحضانة، ما لم تكن قد سقطت عنه بحكم،

- تسليم الطفل إلى أحد أقاربه،

-تسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة.

ويجوز لقاضي الأحداث، في جميع الأحوال، أن يكلف مصالح الوسط المفتوح بمتابعة وملاحظة الطفل وتقديم الحماية له من خلال توفير المساعدة الضرورية لتربيته وتكوينه ورعايته، مع وجوب تقديمها تقريراً دورياً له حول تطور وضعية الطفل.

كما يجوز لقاضي الأحداث حسب المادة 41 أن يأمر بوضع الطفل:

- بمركز متخصص في حماية الأطفال في خطر،

- بمصلحة مكلفة بمساعدة الطفولة.

يجب أن تكون التدابير المنصوص عليها في المادتين 40 و 41 من هذا القانون، مقررة لمدة سنتين (2) قابلة للتجديد، ولا يمكن أن تتجاوز في كل الأحوال تاريخ بلوغ الطفل سن الرشد الجزائي. غير أنه، يمكن قاضي الأحداث عند الضرورة أن يمدد الحماية المنصوص عليها في هذه المادة إلى غاية إحدى وعشرين (21) سنة، بناء على طلب من سلم إليه الطفل أو من قبل المعني أو من تلقاء نفسه. ويمكن أن تنتهي هذه الحماية قبل ذلك بموجب أمر من قاضي الأحداث المختص، بناء على طلب المعني بمجرد أن يصبح هذا الأخير قادراً على التكفل بنفسه. يستفيد الشخص الذي تقرر تمديد حمايته من الإعانات المنصوص عليها في المادة 44 من هذا القانون (المادة 42).

تبلغ الأوامر المنصوص عليها في المادتين 40 و 41 من هذا القانون، بأية وسيلة، إلى الطفل وممثله الشرعي خلال ثمان وأربعين (48) ساعة من صدورهما. لا تكون هذه الأوامر قابلة لأي طريق من طرق الطعن (المادة 43).

غير أنه عند تسليم الطفل للغير أو وضعه في أحد المراكز أو المصالح المنصوص عليها في المادتين 36 و 41 من هذا القانون، يتعين على الملزم بالنفقة أن يشارك في مصاريف التكفل به، ما لم يثبت فقر حاله. يحدد قاضي الأحداث المبلغ الشهري للمشاركة في هذه المصاريف بموجب أمر نهائي غير قابل لأي طريق من طرق الطعن. يدفع هذا المبلغ شهرياً، حسب الحالة، للخزينة أو للغير الذي يتولى رعاية الطفل. تؤدي المنح العائلية التي تعود للطفل مباشرة من قبل الهيئة التي تدفعها، إما إلى الخزينة العمومية وإما إلى الغير الذي سلم إليه الطفل (المادة 44).

ونشير هنا أنه يمكن لقاضي الأحداث أن يعدل التدبير الذي أمر به أو العدول عنه، بناء على طلب الطفل أو ممثله الشرعي أو وكيل الجمهورية أو من تلقاء نفسه. يبت قاضي الأحداث في طلب مراجعة التدبير في أجل لا يتجاوز شهرا واحدا (1) من تقديمه له (المادة 45).

ثانيا - حماية الأطفال المجني عليهم في بعض الجرائم

أولى المشرع الجزائري حماية خاصة للأطفال ضحايا بعض الجرائم والاعتداءات، واعتبر الطفل الضحية من بين الأطفال الموجودين في خطر، وهذا حسب المادة 2 فقرة 11 و 12 من قانون 12/15، فمن بين الحالات التي تعرض الطفل للخطر:

" إذا كان الطفل ضحية جريمة من ممثله الشرعي،

- إذا كان الطفل ضحية جريمة من أي شخص آخر، إذا اقتضت مصلحة الطفل حمايته".

بحيث خص الحماية بالنسبة للطفل الذي لم يبلغ 18 سنة وتم الإعتداء عليه، فهنا يكون في حالة خطر وجبت حمايته. ولقد ركز المشرع في القسم الثاني الفصل الثاني من الباب الثاني على جريمتين يمكن يقع الطفل ضحيتها وبالتالي يعتبر في حالة خطر وجب حمايته وتتمثل في الاعتداء الجنسي والاختطاف.

1 - الإعتداء الجنسي

ولقد نص المشرع في المادة 3/2 من قانون 12/15 أنه يعتبر من بين الحالات التي

تعرض الطفل للخطر: الإستغلال الجنسي للطفل بمختلف أشكاله من خلال استغلاله لاسيما في المواد الإباحية والبغاء وإشراكه في عروض جنسية".

باستقراء نص المادة 46 فإنها نصت على إجراءات وجب مراعاتها عند التحقيق والتحري مع الطفل ضحية الاعتداء الجنسي والتي تتمثل فيما يلي:

- يجب التسجيل السمعي البصري لسماع الطفل ضحية الاعتداءات الجنسية.

- يمكن حضور أخصائي نفسي خلال سماع الطفل.
- يمكن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو ضابط الشرطة القضائية، المكلف بالتحقيق أو المعين في إطار إنابة قضائية، تكليف أي شخص مؤهل لإجراء هذا التسجيل الذي يودع في أحرار مختومة، وتتم كتابة مضمون التسجيل ويرفق بملف الإجراءات.
- يتم إعداد نسخة من هذا التسجيل بغرض تسهيل الاطلاع عليه خلال سير الإجراءات وتودع في الملف.
- يمكن، بقرار من قاضي التحقيق أو قاضي الحكم، مشاهدة أو سماع التسجيل خلال سير الإجراءات، كما يمكن مشاهدة أو سماع نسخة من التسجيل من قبل الأطراف والمحامين أو الخبراء، بحضور قاضي التحقيق أو أمين ضبط وفي ظروف تضمن سرية هذا الإطلاع.
- يمكن، إذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك، أن يتم التسجيل المنصوص عليه في هذه المادة وبصفة حصرية سمعياً، بقرار من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق. يتم إتلاف التسجيل ونسخته في أجل سنة واحدة (1) ابتداء من تاريخ انقضاء الدعوى العمومية وبعد محضر بذلك.

2- جريمة إختطاف الأطفال

- تمثل جريمة اختطاف الأطفال ضرباً من فنون الإجرام في حين يمثل الطفل الأداة التي يخاطب بها المجرم المجتمع والأداة المقدور على امتلاكها والعبث بها، والمساومة أو المتاجرة بها نظراً لكونه الحلقة الأضعف والبراءة التي لم تختبر بعد فنون الحيل والمراوغة.
- فجريمة اختطاف الأطفال المتزايدة يوماً بعد يوم تضع الباحثين أمام حقيقة مفادها أن هذه الجريمة ليست مشكلة أمنية فحسب بقدر ما هي مشكلة إجتماعية تعتمد على مكافحتها في جهود مختلف الفاعلين في المجتمع.
- وينقسم الإختطاف إلى نوعين:

أ- اختطاف الأطفال على أيدي أحد الوالدين: ويتمثل في انتزاع حضانة الطفل دون وجه حق يقوم بها أحد أقاربه، وعادة الوالدين دون التوافق بين الوالدين بما يتنافى مع أحكام قانون الأسرة الذي يقضي بحرمان الوالد الآخر من رعاية الطفل أو الوصول إليه أو الإتصال به، ويحدث هذا النوع في حال انفصال أو طلاق الوالدين، وهو نوع من أنواع الإعتداء على الأطفال يهدف إلى فصل الطفل عن الوالد والجانب المسييء بسمعته من الأسرة.

ب-الاختطاف الذي يقوم به مجموعة من الغرباء: أي الأشخاص خارج إطار الأسرة الذين يقومون بسرقة الطفل لأغراض إجرامية ومن بينها:

- الابتزاز للحصول على فدية من الأوصياء في مقابل عودة الطفل.

- التبني غير القانوني، حيث يقوم شخص غريب بسرقة الطفل بقصد تربيته كما لو كان ملكا له، أو قصد بيعه لأحد الأشخاص.

-الاتجار، من طرف شخص غريب يقوم بسرقة الأطفال بقصد استغلالهم أو الاتجار بهم.

ونظرا لتفاقم وتفشي ظاهرة الاختطاف مؤخرا، فقد سعى المشرع الجزائري إلى وضع ترسانة قانونية تهدف إلى توفير آليات معالجة ومكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي هي في منحنى متصاعد.

فمن خلال نص المادة 47 من قانون 12/15، فيمكن لوكيل الجمهورية المختص، بناء على طلب أو موافقة الممثل الشرعي لطفل تم اختطافه، أن يطلب من أي عنوان أو لسان أو سند إعلامي نشر إشعارات و/أو أوصاف و/أو صور تخص الطفل، قصد تلقي معلومات أو شهادات من شأنها المساعدة في التحريات والأبحاث الجارية، وذلك مع مراعاة عدم المساس بكرامة الطفل و/أو حياته الخاصة.

غير أنه يمكن وكيل الجمهورية، إذا اقتضت مصلحة الطفل ذلك، أن يأمر بهذا الإجراء دون القبول المسبق للممثل الشرعي للطفل .
ونجد أن المشرع أعطى حماية للطفل الضحية من الاختطاف، من خلال منح النيابة العامة كل الوسائل المادية والبشرية من أجل تسهيل عملية التحري والبحث، وإمكانية إجرائها دون إذن أو موافقة مسبقة من طرف الوالي أو الممثل الشرعي للطفل.

المطلب الثالث: حماية الأطفال الجانحين (الأطفال الجناة)

سنتحدث في هذا المطلب عن حماية الأطفال الجانحين في مراحل الدعوى العمومية (مرحلة التحري والتحقيق والمحاكمة) وكذا في مرحلة التنفيذ وذلك من خلال التالي:

الفرع الأول: حماية الأطفال الجانحين في مرحلة التحري والتحقيق والمحاكمة

أولاً- في مرحلة التحري:

سنتكلم في هذه المرحلة من مراحل الدعوى العمومية عن حقوق الطفل في مرحلة التحري حيث ركز القانون رقم 15-12 على الضمانات المقررة للطفل الجانح فيما يخص إجراء التوقيف للنظر وتمثل هذه الضمانات في التالي:

- **الطفل الجانح أقل من 13 سنة:** لا يمكن أن يكون محل توقيف للنظر، الطفل الذي يقل سنه عن ثلاث عشرة (13) سنة المشتبه في ارتكابه أو محاولة ارتكابه الجريمة (المادة 48).

- الطفل الجانح الذي يبلغ 13 سنة على الأقل:

يمكن توقيفه للنظر من قبل الشرطة القضائية في مرحلة التحري وفقاً للضمانات التالية:

* إذا دعت مقتضيات التحري الأولي ضابط الشرطة القضائية أن يوقف للنظر الطفل الذي يبلغ سنه ثلاث عشرة (13) سنة على الأقل ويشته أنه ارتكب أو حاول ارتكاب جريمة، عليه أن يطلع فوراً وكيل الجمهورية ويقدم له تقريراً عن دواعي التوقيف للنظر.

غير أنه لا يمكن أن تتجاوز مدة التوقيف للنظر أربعاً وعشرين (24) ساعة، ولا يتم إلا في الجرح التي تشكل إخلالاً ظاهراً بالنظام العام وتلك التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة فيها يفوق خمس (5) سنوات حبساً وفي الجنايات. يتم تمديد التوقيف للنظر وفقاً للشروط والكيفيات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وفي هذا القانون. كل تمديد للتوقيف للنظر لا يمكن أن يتجاوز أربعاً وعشرين (24) ساعة في كل مرة. إن انتهاك الأحكام المتعلقة بأجال التوقيف للنظر، كما هو مبين في الفقرات السابقة، يعرض ضابط الشرطة القضائية للعقوبات المقررة للحبس التعسفي.

* يجب على ضابط الشرطة القضائية، بمجرد توقيف طفل للنظر، إخطار ممثله الشرعي بكل الوسائل، وأن يضع تحت تصرف الطفل كل وسيلة تمكنه من الاتصال فوراً بأسرته ومحاميه وتلقي زيارتها له وزيارة محام وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية، وكذا إعلام الطفل بحقه في طلب فحص طبي أثناء التوقيف للنظر (المادة 50).

* يجب على ضابط الشرطة القضائية إخبار الطفل الموقوف للنظر بالحقوق المذكورة في المادتين 50 و 54 من هذا القانون ويشار إلى ذلك في محضر سماعه (المادة 51)

* يجب إجراء فحص طبي للطفل الموقوف للنظر، عند بداية ونهاية مدة التوقيف للنظر، من قبل طبيب يمارس نشاطه في دائرة اختصاص المجلس القضائي، ويعينه الممثل الشرعي للطفل، وإذا تعذر ذلك يعينه ضابط الشرطة القضائية. ويمكن لوكيل الجمهورية، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من الطفل أو ممثله الشرعي أو محاميه، أن يندب طبيباً لفحص الطفل في أي لحظة أثناء التوقيف للنظر. يجب أن ترفق شهادات الفحص الطبي بملف الإجراءات تحت طائلة البطلان (المادة 51)

* يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يدون في محضر سماع كل طفل موقوف للنظر، مدة سماعه وفترات الراحة التي تخللت ذلك واليوم والساعة الذين أطلق سراحه فيهما، أو قدم فيهما أمام القاضي المختص وكذا الأسباب التي استدعت توقيف الطفل للنظر. ويجب أن يوقع على هامش هذا المحضر، بعد تلاوته عليهما، الطفل ومثله الشرعي أو يشار فيه إلى امتناعهما عن ذلك. ويجب أن تقيد هذه البيانات في سجل خاص ترقم وتختتم

صفحاته ويوقع عليه من طرف وكيل الجمهورية، ويجب أن يمسك على مستوى كل مركز للشرطة القضائية يحتمل أن يستقبل طفلاً موقوفاً للنظر (المادة 52).

* يجب أن يتم التوقيف للنظر في أماكن لائقة تراعي احترام كرامة الإنسان وخصوصيات الطفل واحتياجاته وأن تكون مستقلة عن تلك المخصصة للبالغين، تحت مسؤولية ضابط الشرطة القضائية. يجب على وكيل الجمهورية وقاضي الأحداث المختصين إقليمياً زيارة هذه الأماكن دورياً وعلى الأقل مرة واحدة كل شهر. (المادة 52)

* تقييد البيانات والتأشيريات المنصوص عليها في المادة 52 من هذا القانون في سجلات الإقرارات لدى الهيئات أو المصالح التي يلزم فيها ضباط الشرطة القضائية بمسكها. وتنسخ البيانات وحدها في المحضر الذي يرسل إلى السلطة القضائية (المادة 53).

* إن حضور المحامي أثناء التوقيف للنظر لمساعدة الطفل المشتبه فيه ارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة، وجوبي وإذا لم يكن للطفل محام، يعلم ضابط الشرطة القضائية فوراً وكيل الجمهورية المختص لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتعيين محام له وفقاً للتشريع الساري المفعول. غير أنه، وبعد الحصول على إذن من وكيل الجمهورية، يمكن الشروع في سماع الطفل الموقوف بعد مضي ساعتين من بداية التوقيف للنظر حتى وإن لم يحضر محاميه وفي حالة وصوله متأخراً تستمر إجراءات السماع في حضوره. إذا كان سن المشتبه فيه ما بين 16 و18 سنة وكانت الأفعال المنسوبة إليه ذات صلة بجرائم الإرهاب والتخريب أو المتاجرة بالمخدرات أو بجرائم مرتكبة في إطار جماعة إجرامية منظمة وكان من الضروري سماعه فوراً لجمع أدلة أو الحفاظ عليها أو للوقاية من وقوع اعتداء وشيك على الأشخاص، يمكن سماع الطفل وفقاً لأحكام المادة 55 من هذا القانون دون حضور محام وبعد الحصول على إذن من وكيل الجمهورية. (المادة 54).

* لا يمكن ضابط الشرطة القضائية أن يقوم بسماع الطفل إلا بحضور ممثله الشرعي إذا كان معروفاً (المادة 55).

ثانيا - في مرحلة التحقيق:

يعين في كل محكمة قاضي تحقيق أو أكثر، بموجب أمر لرئيس المجلس القضائي، يكلفون بالتحقيق في الجنايات المرتكبة من قبل الأطفال (المادة 61).

بعد الانتهاء من مرحلة التحريات الأولى فإن ملف الدعوى ينتقل على مستوى النيابة العامة حيث يمارس وكيل الجمهورية الدعوى العمومية لمتابعة الجرائم التي يرتكبها الأطفال، وفي حالة وجود أشخاص بالغين فاعلون أصليون أو شركاء فإنه يفصل الملف ويرفع ملف الطفل لقاضي الأحداث وفقا لنص المادة 62 من قانون حماية الطفل.

لقد خول المشرع الجزائري سلطة التحقيق في قضايا الأحداث إلى قاضي الأحداث وهذا ما يستشف من نص المادة 69 من قانون حماية الطفل: «يمارس قاضي الأحداث أثناء التحقيق جميع صلاحيات قاضي التحقيق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية».

- يكون التحقيق إجباريا في الجرح والجنايات المرتكبة من قبل الطفل ويكون جوازيا في المخالفات. لا تطبق إجراءات التلبس على الجرائم التي يرتكبها الطفل (المادة 64).

- يخطر قاضي الأحداث الطفل وممثله الشرعي بالمتابعة. (المادة 68).

- البحث الاجتماعي إجباري في الجنايات والجرح المرتكبة من قبل الطفل ويكون جوازيا في المخالفات (المادة 66). يقوم قاضي الأحداث بإجراء التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة وللتعرف على شخصية الطفل وتقرير الوسائل الكفيلة بتربيته. ويجري قاضي الأحداث بنفسه أو يعهد إلى مصالح الوسط المفتوح، بإجراء بحث اجتماعي تجمع فيه كل المعلومات عن الحالة المادية والمعنوية للأسرة، وعن طباع الطفل وسوابقه وعن مواظبته في الدراسة وسلوكه فيها وعن الظروف التي عاش وتربى فيها. ويأمر قاضي الأحداث بإجراء فحص طبي ونفساني وعقلي إن لزم الأمر (المادة 68).

- إن حضور محام لمساعدة الطفل وجوبي في التحقيق. وإذا لم يقم الطفل أو ممثله الشرعي بتعيين محام، يعين له قاضي الأحداث محاميا من تلقاء نفسه أو يعهد ذلك إلى نقيب المحامين. في حالة التعيين التلقائي، يختار المحامي من قائمة تعدها شهريا نقابة المحامين وفقا للشروط والكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما. (المادة 67).

- يمارس قاضي الأحداث أثناء التحقيق جميع صلاحيات قاضي التحقيق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية. (المادة 69).

- يمكن قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بالأحداث اتخاذ تدبير واحد أو أكثر من التدابير المؤقتة الآتية الذكر في المادة 70:

* تسليم الطفل إلى ممثله الشرعي أو إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة،

* وضعه في مؤسسة معتمدة مكلفة بمساعدة الطفولة،

* وضعه في مركز متخصص في حماية الطفولة الجانحة. ويمكنها، عند الاقتضاء، الأمر بوضع الطفل تحت نظام الحرية المراقبة، وتكليف مصالح الوسط المفتوح بتنفيذ ذلك.

تكون التدابير المؤقتة قابلة للمراجعة والتغيير.

- يمكن قاضي الأحداث أن يأمر بالرقابة القضائية وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية، إذا كانت الأفعال المنسوبة للطفل قد تعرضه إلى عقوبة الحبس (المادة 71).

- لا يمكن وضع الطفل رهن الحبس المؤقت إلا استثناء و إذا لم تكن التدابير المؤقتة المنصوص عليها في المادة 70 أعلاه كافية، وفي هذه الحالة يتم الحبس المؤقت وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادتين 123 و 123 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية وأحكام هذا القانون. الا أنه:

* **الطفل الجانح أقل من 13 سنة:** لا يمكن وضعه رهن الحبس المؤقت مهما كان نوع الجريمة (المادة 72).

* **الطفل الجانح من 13 إلى 16 سنة:**

في المخالفات: لا يمكن وضعه رهن الحبس المؤقت (بمفهوم المخالفة للمادة 73)

في الجنح: أن يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون هو الحبس فوق ثلاث (3) سنوات أو يساويها، وأن تكون هذه الجنحة تشكل إخلالا خطيرا وظاهرا بالنظام العام أو عندما يكون هذا الحبس ضروريا لحماية الطفل. وتكون مدة الحبس المؤقت لمدة شهرين (2) غير قابلة للتجديد. (المادة 2/1/73).

في الجنايات: مدة الحبس المؤقت في مادة الجنايات شهران (2)، قابلة للتمديد وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية. كل تمديد للحبس المؤقت لا يمكن أن يتجاوز شهرين (2) في كل مرة (المادة 75).

* **الطفل الجانح من 16 إلى 18 سنة:**

في المخالفات: لا يمكن وضعه رهن الحبس المؤقت (بمفهوم المخالفة للمادة 73).

في الجنح: يمكن وضعه في الحبس المؤقت إلا لمدة شهرين (2) قابلة للتجديد مرة واحدة (المادة 3/73). يتم تمديد الحبس المؤقت في الجنح وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية (المادة 74).

في الجنايات: مدة الحبس المؤقت في مادة الجنايات شهران (2)، قابلة للتمديد وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية. كل تمديد للحبس المؤقت لا يمكن أن يتجاوز شهرين (2) في كل مرة. (المادة 75).

- تطبق على الأوامر التي يصدرها قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بالأحداث أحكام المواد من 170 إلى 173 من قانون الإجراءات الجزائية. غير أنه إذا تعلق الأمر بالتدابير المؤقتة المنصوص عليها في المادة 70 من هذا القانون، فإن مهلة الاستئناف تحدد بعشرة (10) أيام. ويجوز أن يرفع الاستئناف من الطفل أو محاميه أو ممثله الشرعي أمام غرفة الأحداث بالمجلس القضائي. (المادة 76).

- إذا تبين لقاضي الأحداث أن الإجراءات قد تم استكمالها، يرسل الملف، بعد ترقيمه من طرف كاتب التحقيق، إلى وكيل الجمهورية الذي يتعين عليه تقديم طلباته خلال أجل لا يتجاوز خمسة (5) أيام من تاريخ إرسال الملف (المادة 77).

- يتصرف قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق في الملف بعد انتهاء التحقيق كما يلي:

*إذا رأى قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بالأحداث أن الوقائع لا تكوّن أي جريمة أو أنه لا توجد دلائل كافية ضد الطفل أصدر أمرا بالألا وجه للمتابعة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 163 من قانون الإجراءات الجزائي (المادة 78).

إذا رأى قاضي الأحداث أن الوقائع تكوّن مخالفة أو جنحة، أصدر أمراً بالإحالة أمام قسم الأحداث (المادة 1/79).

* إذا رأى قاضي التحقيق المكلف بالأحداث أن الوقائع تكون جنائية، أصدر أمراً بالإحالة أمام قسم الأحداث لمقر المجلس القضائي المختص (المادة 2/79).

ثالثاً - في مرحلة المحاكمة:

يوجد في كل محكمة قسم للأحداث، يختص بالنظر في الجنح والمخالفات التي يرتكبها الأطفال. ويختص قسم الأحداث الذي يوجد بمقر المجلس القضائي بالنظر في الجنايات التي يرتكبها الأطفال (المادة 59).

1 - قسم الأحداث بالمحكمة:

أ - الإختصاص الإقليمي:

يحدد الاختصاص الإقليمي لقسم الأحداث بالمحكمة التي ارتكبت الجريمة بدائرة اختصاصها أو التي بها محل إقامة أو سكن الطفل أو ممثله الشرعي أو محكمة المكان الذي عثر فيه على الطفل أو المكان الذي وضع فيه (المادة 60).

ب - تعيين قضاة الأحداث:

يعين في كل محكمة تقع بمقر المجلس القضائي قاض للأحداث أو أكثر، بقرار من وزير العدل، حافظ الأختام، لمدة ثلاث (3) سنوات. أما في المحاكم الأخرى، فإن قضاة الأحداث يعينون بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي لمدة ثلاث (3) سنوات. يختار قضاة الأحداث من بين القضاة الذين لهم رتبة نائب رئيس محكمة على الأقل (المادة 61).

ج - تشكيلة قسم الأحداث بالمحكمة:

يتشكل قسم الأحداث من قاضي الأحداث رئيساً، ومن مساعدين محلفين اثنين.

يقوم وكيل الجمهورية أو أحد مساعديه بمهام النيابة. يعاون قسم الأحداث بالجلسة أمين ضبط. يعين المساعدون المحلفون الأصليون والاحتياطيون لمدة ثلاث (3) سنوات بأمر من رئيس المجلس القضائي المختص، ويختارون من بين الأشخاص الذين يتجاوز

عمرهم ثلاثين (30) عاما والمتمتعين بالجنسية الجزائرية والمعروفين باهتمامهم وتخصصهم في شؤون الأطفال. ويختار المساعدون المحلفون من قائمة معدة من قبل لجنة تجتمع لدى المجلس القضائي، تمدد تشكيلتها وكيفية عملها بقرار من وزير العدل، حافظ الأختام. يؤدي المساعدون المحلفون أمام المحكمة قبل الشروع في ممارسة مهامهم اليمين الآتية : "أقسم بالله العلي العظيم أن أخلص في أداء مهمتي وأن أكتم سر المداولات والله على ما أقول شهيد." (المادة 80).

د- الإجراءات المتبعة أثناء محاكمة الأطفال الجانحين

تطبق على المخالفات والجنح والجنايات المرتكبة من قبل الطفل إجراءات المحاكمة المنصوص عليها في هذا القانون. (المادة 81).

د-1* المرافعات:

تتم المرافعات أمام قسم الأحداث في جلسة سرية (المادة 1/82).

د-2* حضور الطفل الجلسة:

يفصل قسم الأحداث بعد سماع الطفل وممثله الشرعي والضحايا والشهود وبعد مرافعة النيابة العامة والمحامي، ويجوز له سماع الفاعلين الأصليين في الجريمة أو الشركاء البالغين على سبيل الاستدلال (المادة 2/82).

ويمكن قسم الأحداث، إعفاء الطفل من حضور الجلسة إذا اقتضت مصلحته ذلك، وفي هذه الحالة، ينوب عنه ممثله الشرعي بحضور المحامي ويعتبر الحكم حضوريا. ويمكن الرئيس أن يأمر في كل وقت بانسحاب الطفل في كل المرافعات أو في جزء منها (المادة 3/82).

د-3* إذا تبين أن الجنحة المرتكبة من قبل الطفل في الحقيقة جنائية:

إذا تبين أن الجريمة التي ينظرها قسم الأحداث بوصفها جنحة تكون في الحقيقة جنائية فيجب على قسم الأحداث غير المحكمة الموجودة بمقر المجلس القضائي أن يحيلها لهذه المحكمة الأخيرة، وفي هذه الحالة فإنه يجوز لقسم الأحداث هذا، قبل البت فيها، أن يأمر بإجراء تحقيق تكميلي ويندب لهذا الغرض قاضي التحقيق المكلف بالأحداث (المادة 4/82).

د-4* حضور الجلسات:

يفصل قسم الأحداث في كل قضية على حدة في غير حضور باقي المتهمين. ولا يسمح بحضور المرافعات إلا للممثل الشرعي للطفل ولأقاربه إلى الدرجة الثانية ولشهود القضية والضحايا والقضاة وأعضاء النقابة الوطنية للمحامين، وعند الاقتضاء، ممثلي الجمعيات والهيئات المهتمة بشؤون الأطفال ومدوبي حماية الطفولة المعنيين بالقضية (المادة 83).

د-5* الحكم الصادر عن قسم الأحداث:

- عن الحكم في حد ذاته:

إذا أظهرت المرافعات أن الوقائع موضوع المتابعة لا تشكل أية جريمة أو أنها غير ثابتة أو غير مسندة إلى الطفل، قضى قسم الأحداث ببراءته. أما إذا أظهرت المرافعات إدانته قضى قسم الأحداث بتدابير الحماية والتهديب أو بالعقوبات السالبة للحرية أو بالغرامة وفقا للكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون. ويمكن أن يكون الحكم القاضي بتدابير الحماية والتهديب مشمولاً بالإنفاذ المعجل رغم المعارضة أو الاستئناف (المادة 84). بحيث:

فيما يخص الجنايات والجنح: فقد نصت المادة 85 على أنه: دون الإخلال بأحكام المادة 86 أدناه، لا يمكن في مواد الجنايات أو الجنح أن يتخذ ضد الطفل إلا تدبير واحد أو أكثر من تدابير الحماية والتهديب الآتي بياناها:

-تسليمه لممثله الشرعي أو لشخص أو عائلة جديرين بالثقة،

-وضعه في مؤسسة معتمدة مكلفة بمساعدة الطفولة،

-وضعه في مدرسة داخلية صالحة لإيواء الأطفال في سن الدراسة،

-وضعه في مركز متخصص في حماية الأطفال الجانحين. ويمكن قاضي الأحداث، عند الاقتضاء، أن يضع الطفل تحت نظام الحرية المراقبة وتكليف مصالح الوسط المفتوح بالقيام به، ويكون هذا النظام قابلاً للإلغاء في أي وقت.

ويتعين، في جميع الأحوال، أن يكون الحكم بالتدابير المذكورة آنفا لمدة محددة لا تتجاوز التاريخ الذي يبلغ فيه الطفل سن الرشد الجزائي. يتعين على قسم الأحداث عندما يقضي بتسليم الطفل إلى شخص أو عائلة جديرين بالثقة، أن يحدد الإعانات المالية اللازمة لرعايته وفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

يمكن جهة الحكم بصفة استثنائية بالنسبة للطفل البالغ من العمر من ثلاث عشرة (13) سنة إلى ثماني عشرة (18) سنة، أن تستبدل أو تستكمل التدابير المنصوص عليها في المادة 85 أعلاه، بعقوبة الغرامة أو الحبس وفقا للكيفيات المحددة في المادة 50 من قانون العقوبات، على أن تسبب ذلك في الحكم (المادة 86).

فيما يتعلق بالمخالفات: يمكن قسم الأحداث، إذا كانت المخالفة ثابتة، أن يقضي بتوبيخ الطفل أو الحكم عليه بعقوبة الغرامة وفقا لأحكام المادة 51 من قانون العقوبات. غير أنه لا يمكن أن يتخذ في حق الطفل الذي يتراوح عمره من عشر (10) سنوات إلى أقل من ثلاث عشرة (13) سنة سوى التوبيخ وإن اقتضت مصلحته ذلك، وضعه تحت نظام الحرية المراقبة وفقا لأحكام هذا القانون (المادة 87).

فيما يتعلق بالدعوى المدنية:

نصت المادة 88: تقام الدعوى المدنية ضد الطفل مع إدخال ممثله الشرعي. وإذا وجد في قضية واحدة متهمون بالغون وآخرون أطفال وأراد المدعي المدني مباشرة الدعوى المدنية في مواجهة الجميع، رفعت الدعوى المدنية أمام الجهة القضائية الجزائية التي يعهد إليها بمحاكمة البالغين، وفي هذه الحالة لا يحضر الأطفال في المرافعات وإنما يحضر نيابة عنهم في الجلسة ممثلوهم الشرعيون. ويجوز إرجاء الفصل في الدعوى المدنية إلى أن يصدر حكم نهائي بإدانة الطفل.

الناطق بالحكم:

ينطق بالحكم الصادر في الجرائم المرتكبة من قبل الطفل في جلسة علنية (المادة 89)

الطعن في الأحكام الصادرة عن قسم الأحداث:

فبحسب المادة 90 يجوز الطعن في الحكم الصادر في الجرح والجنايات المرتكبة من قبل الطفل بالمعارضة والاستئناف.

يجوز استئناف الحكم الصادر في المخالفات المرتكبة من قبل الطفل أمام غرفة الأحداث بالمجلس وفقا لأحكام المادة 416 من قانون الإجراءات الجزائية، كما يجوز الطعن فيه بالمعارضة.

تطبق على التخلف عن الحضور والمعارضة الأحكام المنصوص عليها في المواد من 407 إلى 415 من قانون الإجراءات الجزائية. ويجوز رفع المعارضة والاستئناف من الطفل أو ممثله الشرعي أو محاميه، دون الإخلال بأحكام المادة 417 من قانون الإجراءات الجزائية.

2- غرفة الأحداث للمجلس القضائي

أ- التشكيلة:

توجد بكل مجلس قضائي غرفة للأحداث. تتشكل غرفة الأحداث من رئيس ومستشارين اثنين (2)، يعينون بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي من بين قضاة المجلس المعروفين باهتمامهم بالطفولة و/أو الذين مارسوا كقضاة للأحداث. يحضر الجلسات ممثل بالنيابة العامة وأمين ضبط (المادة 91).

ب- الفصل في الأحكام:

تفصل غرفة الأحداث وفقا للأشكال المحددة في المواد من 81 إلى 89 من هذا القانون (المادة 92).

يخول رئيس غرفة الأحداث في حالة الاستئناف كافة السلطات المخولة لقاضي الأحداث بمقتضى المواد من 67 إلى 71 من هذا القانون (المادة 93).

تطبق على استئناف أوامر قاضي الأحداث وأحكام قسم الأحداث، الصادرة في المخالفات والجنح والجنايات المرتكبة من قبل الأطفال، الأحكام منصوص عليها في المواد من 417 إلى 428 من قانون الإجراءات الجزائية. (المادة 94).

يمكن الطعن بالنقض في الأحكام والقرارات النهائية الصادرة عن الجهات القضائية للأحداث. ولا يكون للطعن بالنقض أثر موقف إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الجزائية التي يقضى بها تطبيقاً لأحكام المادة 50 من قانون العقوبات (المادة 95).

ج- في تغيير ومراجعة تدابير مراقبة وحماية الأحداث

يمكن قاضي الأحداث تغيير أو مراجعة تدابير الحماية والتهذيب في أي وقت بناء على طلب النيابة العامة أو بناء على تقرير مصالح الوسط المفتوح أو من تلقاء نفسه، مهما كانت الجهة القضائية التي أمرت بها. غير أنه، يتعين على قاضي الأحداث أن يرفع الأمر لقسم الأحداث إذا كان هناك محل لاتخاذ تدبير من تدابير الوضع في شأن الطفل الذي سلم لممثله الشرعي أو لشخص أو عائلة جديرين بالثقة (المادة 96).

يجوز للممثل الشرعي تقديم طلب إرجاع الطفل إلى رعايته إذا مضت على تنفيذ الحكم الذي قضى بتسليم الطفل أو وضعه خارج أسرته ستة (6) أشهر على الأقل، وذلك بعد إثبات أهليته لتربية الطفل وثبوت تحسن سلوك هذا الأخير. كما يمكن الطفل أن يطلب إرجاعه إلى رعاية ممثله الشرعي. يؤخذ بعين الاعتبار سن الطفل عند تغيير التدبير أو مراجعته. وفي حالة رفض الطلب، لا يمكن تجديده إلا بعد انقضاء ثلاثة (3) أشهر من تاريخ الرفض. (المادة 97).

وقد نصت المادة 98 على أن يكون مختصاً إقليمياً بالفصل في جميع المسائل العارضة وطلبات تغيير التدابير المتخذة في شأن الطفل:

- قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي فصل في النزاع أصلاً،

- قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي يقع بدائرة اختصاصه موطن الممثل الشرعي للطفل أو موطن صاحب العمل أو المركز الذي وضع الطفل فيه بأمر من القضاء وذلك بتفويض من قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي فصل أصلاً في النزاع،

- قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي يقع بدائرة اختصاصه مكان وضع الطفل أو حبسه وذلك بتفويض من قاضي الأحداث أو قسم الأحداث الذي فصل أصلا في النزاع. غير أنه، إذا كانت القضية تقتضي السرعة، يمكن قاضي الأحداث الذي يقع في دائرة اختصاصه مكان وضع الطفل أو حبسه أن يأمر باتخاذ التدابير المؤقتة المناسبة.

يجوز شمول الأحكام الصادرة في شأن المسائل العارضة أو طلبات تغيير التدابير المتعلقة بالحرية المراقبة أو بالوضع أو بالتسليم، بالنفاذ المعجل رغم المعارضة أو الاستئناف ويرفع الاستئناف إلى غرفة الأحداث بالمجلس القضائي (المادة 99).

رابعاً - حماية الأطفال الجانحين في مرحلة التنفيذ:

1 - في الحرية المراقبة:

في كل الأحوال التي يتقرر فيها نظام الحرية المراقبة، يخطر الطّفّل وممثله الشرعي بطبيعة هذا التدبير والغرض منه والالتزامات التي يفرضها (المادة 100).

يتم تنفيذ الحرية المراقبة للطفل بدائرة اختصاص المحكمة التي أمرت بها أو محكمة موطن الطّفّل، من قبل مندوبين دائمين ومندوبين متطوعين. يتولى المندوبون الدائمون، تحت سلطة قاضي الأحداث، إدارة وتنظيم عمل المندوبين المتطوعين، ويباشرون أيضا مراقبة الأطفال الذين عهد إليهم القاضي برعايتهم شخصيا (المادة 101).

يُختار المندوبون الدائمون من بين المربين المتخصصين في شؤون الطّفُولَة. يعين قاضي الأحداث مندوبين المتطوعين من بين الأشخاص الذين يبلغ عمرهم إحدى وعشرين (21) سنة على الأقل، الذين يكونون جديرين بالثقة وأهلا للقيام بإرشاد الأطفال (المادة 102).

يقوم المندوبون الدائمون أو المندوبون المتطوعون، في إطار نظام الحرية المراقبة بمهمة مراقبة الظروف المادية والمعنوية للطفل وصحته وتربيته وحسن استخدامه لأوقات فراغهم وتقدمون تقريرا مفصلا عن مهمتهم لقاضي الأحداث كل ثلاثة (3) أشهر. كما

يقدمون له تقريرا فوريا كلما ساء سلوك الطفل أو تعرض لخطر معنوي أو بدني وعن كل إيذاء يقع عليه، وكذلك في الحالات التي يتعرضون فيها لصعوبات تعرقل أداءهم لمهامهم، وبصفة عامة في كل حادثة أو حالة تستدعي إجراء تعديل في التدبير المتخذ من طرف قاضي الأحداث (المادة 103).

2 - في تنفيذ الأحكام والقرارات

تقيد الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية الخاصة بالأحداث في سجل خاص يمسكه كاتب الجلسة (المادة 106).

تقيد الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية الخاصة بالأحداث والمتضمنة تدابير الحماية والتهديب وكذلك تلك المتضمنة العقوبات المحكوم بها ضد الأطفال الجانحين في صحيفة السوابق القضائية، غير أنه لا يشار إليها إلا في القسيمة رقم 2 المسلمة للجهات القضائية (المادة 107).

إذا أعطى صاحب الشأن ضمانات أكيدة على أنه قد صدح حاله جاز لقسم الأحداث، بعد انقضاء مهلة ثلاث (3) سنوات اعتبارا من يوم انقضاء مدة تدبير الحماية والتهديب، أن يأمر بناء على عريضة مقدمة من صالحه أو من النيابة العامة أو من تلقاء نفسه بإلغاء القسيمة رقم 1 المنوه بها عن التدبير. وتختص بالنظر في ذلك كل من المحكمة التي طرحت أمامها المتابعة أصلا أو محكمة الموطن الحالي للمعني أو مكان ميلاده، ولا يخضع الأمر الصادر عنها لأي طريق من طرق الطعن وإذا صدر الأمر بالإلغاء أُلغيت القسيمة رقم 1 المتعلقة بذلك التدبير. (المادة 108).

غير أنه تلغى بقوة القانون من صحيفة السوابق القضائية العقوبات التي نُفذت على طفل الجانح وكذا التدابير المتخذة في شأنه بمجرد بلوغه سن الرشد الجزائي (المادة 109).

يمكن إجراء الوساطة في كل وقت من تاريخ ارتكاب الطّفّل للمخالفة أو الجنحة وقبل تحريك الدعوى العمومية. لا يمكن إجراء الوساطة في الجنايات (المادة 110).

يقوم وكيل الجمهورية بإجراء الوساطة بنفسه أو يكلف بذلك أحد مساعديه أو أحد ضباط الشرطة القضاة للوساطة بطلب من الطّفّل أو ممثله الشرعي أو محاميه أو تلقائياً من قبل وكيل الجمهورية. إذا قرر وكيل الجمهورية اللجوء إلى الوساطة، يستدعي الطّفّل وممثله الشرعي والضحية أو ذوي حقوقها ويستطلع رأي كل منهم (المادة 111).

المادة 112:

يحرر اتفاق الوساطة في محضر يوقعه الوسيط وبقية الأطراف و تسلم نسخة منه إلى كل طرف. وإذا تمت الوساطة من قبل ضابط الشرطة القضائية، فإنه يتعين عليه أن يرفع محضر الوساطة إلى وكيل الجمهورية لاعتماده بالتأشير عليه. (المادة 112)

يعتبر محضر الوساطة الذي يتضمن تقيّم تعويض للضحية أو ذوي حقوقها سندا تنفيذياً ويمهر بالصيغة التنفيذية طبقاً لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية. (المادة 113).

كما يمكن أن يتضمن محضر الوساطة تعهد الطّفّل، تحت ضمان ممثله الشرعي، بتنفيذ التزام واحد أو أكثر من الالتزامات الآتية في الأجل المحدد في الاتفاق:

إجراء مراقبة طبية أو الخضوع لعلاج،

متابعة الدراسة أو تكوين متخصص،

-عدم الاتصال بأي شخص قد يسهل عودة الطّفّل للإجرام.

يسهر وكيل الجمهورية على مراقبة تنفيذ الطّفّل لهذه الالتزامات (المادة 114).

إن تنفيذ محضر الوساطة ينهي المتابعة الجزائية. وفي حالة عدم تنفيذ التزامات الوساطة في الأجل المحدد في الاتفاق، يبادر وكيل الجمهورية بمتابعة الطّفّل (المادة 115)

